إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 470
للنشر الفوري
12 أكتوبر 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بعثة الصندوق تتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع الأردن
حول استكمال المراجعة الخامسة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات الصندوق تتضمن تصريحات صادرة عن فرق خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مكتبه التنفيذي. وبناءا على الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد ألعضو, سيقوم خبراء الصندوق بإعداد تقرير, في حال موافقة الإدارة , يقدم للمكتب التنفيذي للمناقشة والإقرار.

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة إلى العاصمة الأردنية عمّان في الفترة 9–21 سبتمبر 2014 لمراجعة أداء الاقتصاد الأردني في ظل البرنامج الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني مع الصندوق. وواصل خبراء الصندوق مناقشاتهم مع السلطات هذا الأسبوع أثناء الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في واشنطن العاصمة. وكان المجلس التنفيذي قد وافق في 3 أغسطس 2012 (راجع البيان الصحفي رقم 12/288) على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع الأردن يغطي 36 شهرا بقيمة 1.364 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2 مليار دولار أمريكي، أو 800% من حصة الأردن في الصندوق). وفي 28 إبريل 2014 وافق المجلس التنفيذي على المراجعتين الثالثة والرابعة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، مما أوصل مجموع المبالغ المسحوبة إلى 852.50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة – حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي (راجع البيان الصحفي رقم 14/183).

وقد أدلت اليوم السيدة كريستينا كوستيال، رئيسة بعثة الصندوق المختصة بالأردن، بالبيان التالي في واشنطن العاصمة:

"نرحب بما تبديه السلطات من التزام بتنفيذ برنامجها الاقتصادي وبما تحرزه من تقدم في هذا الخصوص رغم البيئة الإقليمية التي تزداد صعوبة، بما في ذلك تداعيات الظروف المتردية التي تمر بها سوريا والعراق. وبناء على الأداء القوي الذي تحقق هذا العام، توصلنا إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الخامسة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني وعلى تخفيض عدد المراجعات المتبقية وتوزيع دفعات المبالغ القائمة على هذه المراجعات بالتساوي. وسيكون هذا الاتفاق رهنا بموافقة المجلس التنفيذي الذي من المقرر أن ينظر في هذه المراجعة خلال النصف الأول من شهر نوفمبر القادم. وستتيح موافقة

المجلس التنفيذي صرف 85.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة للأردن (ما يعادل 129 مليون دولار أمريكي تقريبا). . ومن المقرر مبدئيا أن تتم بعثة المراجعة القادمة في النصف الثاني من فبراير 2015.

"وقد حقق الاقتصاد الأردني أداء جيدا خلال عام 2014. وبدعم من التعافي الذي شهده قطاع التعدين والتحسن الذي حققه النشاط في قطاع السياحة والمرافق، بلغ النمو في النصف الأول من العام 3% محسوبا على أساس سنوي. ومع زيادة التباطؤ في أسعار الغذاء، هبط التضخم الكلي في شهر سبتمبر إلى 2.7% محسوبا على أساس سنوي. ولا يزال عجز الحساب الجاري يسجل انخفاضا كبيرا، كما يبقى القطاع المصرفي قويا، والأسواق المالية مستقرة.

"ولا يزال أداء البرنامج الأردني على المسار المقرر بوجه عام. فميزانية الحكومة المركزية تدار على نحو منضبط ومن المتوقع أن يحتفظ عجز المالية العامة بمستواه المستهدف طوال بقية عام 2014. أما الاحتياطيات الدولية فقد تجاوزت المستوى المستهدف ومن المتوقع أن تظل على نفس المسار. ونظرا لنقص إمدادات الغاز من مصر، فقد تكبدت شركة الكهرباء الوطنية خسائر إضافية سيتم تمويل معظمها من المنح. وفي نفس الوقت، اكتسبت الإصلاحات الداعمة للنمو وتوظيف العمالة بعض الفعالية مع اعتماد البرلمان مؤخرا قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الاستثمار اللذين يتفقان إلى حد كبير مع المعايير الدولية.

"ويُتوقع للاقتصاد أن يزداد قوة بالتدريج. فمن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.3% في عام 2014 و4.5% على المدى المتوسط، كما يُتوقع أن يهبط التضخم إلى 2.9% مع نهاية 2014، و 2% على المدى المتوسط. وسيستمر التراجع الكبير في عجز الحساب الجاري (متضمنا المنح) إلى أقل من 4% من إجمالي الناتج المحلي في المدى المتوسط، الأمر الذي يرجع في معظمه إلى انخفاض فاتورة استيراد الطاقة. ولكن هذه الآفاق المتوقعة لا تزال عرضة لمخاطر كبيرة، يرتبط معظمها بالصراع الدائر في سوريا والعراق.

"وتعمل السلطات على تنفيذ برنامجها الإصلاحي لإبقاء أرصدة ماليتها العامة وحساباتها الخارجية على مسار قابل للاستمرار مع تعزيز النمو الشامل لكل شرائح المجتمع. وسيستمر ضبط أوضاع القطاع العام حتى يعود الدين العام المتصاعد إلى مسار تنازلي. وعلى صعيد المالية العامة، صممت السلطات مجموعة من التدابير على جانبي النفقات والإيرادات – معظمها تم تنفيذه بالفعل – من شأنها تحقيق التصحيح الذي ينص عليه البرنامج في العام القادم، وذلك على نحو عادل يحد من أي تأثير معاكس على النمو ولا يحمل المواطنين أعباء لا داعي لها. كذلك تعمل السلطات مع البرلمان بشأن مشروع قانون ضريبة الدخل، وهي مبادرة من شأنها المساعدة على تحقيق توزيع أكثر عدالة لأعباء التصحيح إلى جانب زيادة الإيرادات. وعلى صعيد الطاقة، تواصل السلطات تنفيذ استراتيجيتها للمدى المتوسط من أجل تنويع مصادر الطاقة في الأردن وإعادة شركة الكهرباء إلى مستوى استرداد التكاليف مع توجيه دعم الكهرباء إلى الفئات المستحقة. وسيستمر تركيز السياسة النقدية على حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على مستوى كاف من الاحتياطيات الأجنبية للأغراض الوقائية. وسيستمر التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، حيث تمثل "رؤية الأردن 2025" – وهي وثيقة قيد المناقشة بشأن الاستراتيجية المستقبلية – فرصة لتضمين الإصلاحات القطاعية في إطار شامل يركز على إصلاحات سوق العمل وإدخال مزيد من التحسينات على مناخ الأعمال."